اثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام ٢٠١١

أ.م.د. سياوة علي حيدر (*) و. حيدر عبدالله (**)

المقدمة:-

بعد موجة التغيير السياسي التي أصابت عددا من الدول العربية في العام ٢٠١١، ابتداءا من تونس ثم مصر، لتصل هذه الموجة إلى ليبيا، التي عانت كغيرها من الدول العربية في تفرد شخص واحد بمقاليد الحكم والسلطة وفق أهوائه، بعيدا عما يرتضيه الشعب الليبي، عندها ثار معظمه لتغيير الواقع السياسي للبلد على غرار نجاح الثورتين التونسية والمصرية قبلها، إلا أن قوة نظام معمر القذافي وإصراره على التمسك بالسلطة، ومجابهة الثوار بالته العسكرية فضلا عن دخول عناصر مندسة لتأجيج الصراع، وفر ذلك فرصة للتدخل الخارجي بذريعة حماية الشعب الليبي من بطش نظامه السلطوي، وخاصة الولايات المتحدة التي ما برحت تنتظر الفرصة المناسبة لإسقاط حكم معمر القذافي؛ لأسباب كثيرة؛ ولما كانت الدول الخليجية ظهيرا قويا للسياسة الأمريكية في المنطقة وخاصة قطر التي برز دورها بنحو جلي بعد أحداث التغيير العربي كداعم لحركة الإخوان المسلمين ومشروعها في الهيمنة السياسية على دول المنطقة، فأنها لم تدخر جهدا في المساعدة على إسقاط القذافي وإنهاء حكمه، الأمر الذي حول ليبيا إلى ساحة للتنافس تارة والصراع تارة أخرى مع السعودية والإمارات المعادية للمشروع القطري في المنطقة، مما انعكس ذلك على سوء الأوضاع في ليبيا بعد عدة سنوات من التغيير من كافة النواحي إلى حد وصولها في التصنيفات الدولية كدولة فاشلة لا تستطيع بسط سيطرتها على مجمل أراضيها التي تغلب عليها صفة الفوضى وعدم الاستقرار والتناحر المستمر بين الفرقاء السياسيين في ليبيا.

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

(**) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

-أهمية الموضوع:- تنبع أهمية الموضوع كونه يسلط الضوء على مدى انعكاس التنافس الخليجي-الخليجي على إطالة الأزمة الليبية التي طالت تداعياتها كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا منذ إسقاط نظام "معمر القذافي" في العام ٢٠١١، ولغاية الوقت الحاضر.

-إشكالية البحث:- تتجسد الإشكالية: في وجود ثمة علاقة بين تعقد الأزمة الليبية وبين الخلافات الخليجية حول سياساتها اتجاه قضايا المنطقة.

-فرضية البحث:- أن صراع النخب السياسية والأمنية الليبية في الهيمنة على الشأن الليبي بعد التغيير، قد أعطى فرصة للدول الخليجية للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية بما أدى إلى استفحال الأزمة الليبية.

-مناهج البحث:- يستعين البحث بالمنهج التاريخي لبيان الأسباب الموضوعية للحراك الشعبي الليبي في العام ٢٠١١، ومن ثم المنهج الواقعي لتوضيح حيثيات التدخل الخليجي في الأزمة الليبية منذ بداياتها في العام ٢٠١١، حتى تطوراتها اللاحقة، مع استعمال المنهج المقارن حسب مقتضيات الضرورة في الموضوع المبحوث عنه.

-الكلمات المفتاحية:- (المجلس الانتقالي، الثورة الليبية، القذافي، قطر، الإسلاميين، خليفة حفتر، الإمارات).

-هيكلية البحث:- يقسم البحث إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، إذ سيتناول المبحث الأول، أسباب قيام الحراك الليبي ضد نظام "معمر القذافي" في ثلاث مطالب، والمبحث الثاني، فسيتطرق إلى مسار الثورة الليبية حتى سقوط نظام "معمر القذافي" والدور الخليجي في ذلك في مطلبين اثنين، أما المبحث الثالث، فسيتحدث عن مسار الأزمة الليبية وحيثياتها والدور الخليجي في تعقيدها حتى العام ٢٠١٨ في ثلاث مطالب؛ لننهي البحث بخاتمة اقرب إلى الاستنتاج.

المبحث الأول:-أسباب الحراك الليبي في العام ٢٠١١:

تميزت الثورة الليبية ضد نظام الرئيس الليبي السابق(معمر القذافي) بأنها تفردت عن التحولات التي حصلت في الشمال الأفريقي بين كل من تونس ومصر بخروجها من

طابعها السلمي إلى المسلح[١]، في ظل افتقار حركة الاحتجاج الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها بسبب عدم مشروعيتها إبان نظام "معمر القذافي"، كما أن التحول السريع عن المسار السلمي في الثورة إلى صراع مسلح مفتوح عمدا فيه أطراف الصراع إلى الاستعانة بأطراف خارجية كالمرتزقة لنظام القذافي وحلف شمال الأطلسي للمعارضة، في سعي كل طرف منهما لحسم الصراع لصالحه، قد ذهب ضحيته الكثير من الليبيين وتدمير مدنهم[٢]؛ ويمكن تحديد ابرز أسباب الثورة الليبية على شكل مطالب بحثية وفقا للآتي:

المطلب الأول:- أسباب سياسية:

كان للحكم المطلق للعقيد (معمر القذافي) لبلاده الذي دام(٤٢)عام، منذ انقلابه على الملك (إدريس الأول السنوسي) في١/أيلول/١٩٦٩ وحتى العام ٢٠١١، فاوجد نظام قمع لا مثيل له بعدم قبولها لتعددية السياسية، فلم يكن هناك أي حزب سياسي يُذكر سواء في السلطة أو المعارضة[٣]، متبعا نظام "اللجان الشعبية" بحجة إعطاء الحكم للشعب، فوضع يده على ثروات البلاد وهيأ خلافة من سلالته[٤]، استند طوال مدة حكمه على نظام حكم بُني على قواعد قبلية تتغذى من الموارد النفطية الضخمة، وإنشائه مؤسسات غامضة تدعي الثورية من خلال إتباعه نظام أتاح له وحده أن يكون

[١] زياد عقل، عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٨٤)، نيسان/٢٠١١، ص٧٠.؛ وأيضا: نوران شفيق علي، نوران شفيق علي، الربيع العربي: التمرد، والثورة، والنظام العالمي الجديد، عرض كتاب مترجم لمحرره: توبماهير، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد(١٩١)، المجلد(٤٨)، كانون الثاني/٢٠١٣، ص١٥٥.

[٢] محمد عاشور مهدي، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المختلمة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢ .

[٣]إسراء احمد جياد، محددات التفاعل والتأثير بين الثورات العربية: دراسة في الأسباب والنتائج، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٤٣)، ٢٠١٣، ص ص٣٦-٣٧.

[٤]عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب والتحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٥٠)، ٢٠١٥، ص٩٦ .

صاحب السلطة من دون أن يتوجب عليه تأدية أي حساب[٥]، فخلال حكم بلاده حكما دكتاتوريا شموليا، دمر نظام القذافي خلالها الحياة السياسية في كل مستوياتها، فارضا على الشعب الليبي منهجاً مغلقاً في الحياة والفكر من خلال (كتابه الأخضر[□]) وتقلباته المتناقضة في السياسة والعلاقات مع الآخرين، مانعاً العمل السياسي الوطني والمشاركة للرأي الآخر في عمليات السلطة والسياسة[٦]؛ الأمر الذي انعكس على عمليات التنكيل بحق المواطنين الليبيين، بمواصلة حملات الاعتقال والاختفاءات القسرية والتعذيب والإعدامات والمحاكمات الصورية أمام المحاكم السياسية بحق الرموز السياسية والشعبية، فضلا عن انتهاك حق الشعب في حرية الرأي والتعبير والصحافة، بغرض طمس أو تحييد أو قمع أي منافسة ممكنة ولدت حالة من الاحتقان الشعبي ضد

[5]Chrestopher M.Blanchard, Liby: background and U.s. Realtions, Congressional Research Service, July 16, Washington, 2010, pp6-9

□ الكتاب الأخضر" أو "النظرية العالمية الثالثة"، كما اسماها "معمر القذافي"، الذي اعتمدها في العام ١٩٧٦ كمنهج عمل لإحكام قبضته على الشأن الليبي، إذ لجأ إلى تطبيق رؤيته السياسية القائمة على فكرة(النظام الجماهيري)، أي النظام القائم على اللامركزية في جميع المستويات، لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق(المؤتمرات الشعبية)، إلا أنها في الواقع كانت عديمة الجدوى، كون القرارات كانت بيد السلطة المركزية وتحديداً (معمر القذافي)، كما قام بإنشاء اللجان الثورية والشعبية والقبلية وعمل على تجريد الجيش الليبي من قوته العسكرية بالاستعاضة بالمليشيات الشعبية والكتائب العسكرية الموالية له بقيادة أبنائه، فضلا عن المنظومات الأمنية، والتي عدت وسائل مراقبة للشعب الليبي؛ ينظر إلى: عبد العظيم جبر حافظ، التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة ١٧/شباط/٢٠١١(رؤية سياسية تحليلية)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٣٨)، ٢٠١٢، ص ص١٠٥-١٠٦.

[٦]ندى الشقيفي الماريني، الربيع العربي: الأفق الأسود، بيروت، دار المنهل، ٢٠١٥، ص١٨٦.؛ تنامت المعارضة الداخلية في ليبيا في عهد القذافي بنحو كبير للتخلص منه، ترجمتها محاولات عديدة للانقلاب ضد حكمه، منها في العام ١٩٨٦، والتي قادتها "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، وانقلاب العام ١٩٨٨ الذي قاده مجموعة من شباب القبائل، كقبيلة المزاريع المعروفة بعدائها لقبيلة القذذافة، وانقلاب تشرين الثاني/١٩٩١، الذي قاده مجموعة من الضباط متوسطي وصغيري الرتب، كما لاقت دعوة القذافي في تطبيق صارم للشريعة الإسلامية فيما يخص السرقات والزنى، وتشديده نحو قوانين جديدة أكثر صرامة للخدمة العامة، الأثر المهم في زيادة النقمة الداخلية القذافي ونظامه؛ ينظر إلى: د.منى حسين عبيد، أبعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية، جامعة بغداد، العدد(٥١)، ٢٠١٢، ص٣٥.

"القذافي" ونظامه[٧]، وقد قدرت دوائر غير رسمية بأنه تم اعتقال آلاف الأشخاص بمعدل سجين لكل (٢٠)ألف ليبي، مما جعل ليبيا إحدى أكثر البلدان المقيدة سياسياً في العالم، ففي ١٧/ شباط/٢٠٠٦، قمعت قوات الأمن الليبية احتجاج في مدينة بنغازي الليبية والذي لم يدعُ إلى تغيير سياسي وإنما عبرً عن الغضب إزاء الرسوم الكاريكاتيرية التي نشرت في أوربا للنبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) ، وأدى إلى مقتل ما لا يقل عن (١٢) شخصاً وعشرات الجرحى، الأمر الذي بينً مدى طبيعة النظام في إسكات إي انتقاد للإجراءات التي تتخذها قوات الأمن في قمع المعارضة، وعدم تقديم المسئولين عن مقتل المتظاهرين إلى العدالة وإفلاتهم من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان[٨]، فضلاً عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت اذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام، إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخلياً وإرهابي خارجياً، والذي رجع ذلك إلى حالة التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها "معمر القذافي" في ظل نظرته إلى دور الدولة بوصفها أداة لنظام امني مخابراتي يعمل جله لأجل شخص الحاكم وسطوته[٩]، ووجود خلل في الهيكل الجيواستراتيجي للدولة الليبية التي تعاني من مساحة جغرافية مترامية الأطراف وموارد نفطية هائلة في مقابل ضعف سكاني وعدم كفاءة الجيش، كما إن شخصية القذافي صاغت توجهات الدولة والنظام الليبي، فأحلامه في أن يكون عميد للحكام العرب أو ملك ملوك أفريقيا، جعلته يرفض أن ينازعه أحد على

---

[٧] عمار جعفر العزاوي، مصدر سبق ذكره،ص٩٦.؛ هناك الكثير من الأعمال غير الإنسانية قد أوقعها نظام القذافي في صفوف أبناء شعبه والتي تركت أثراً بالغاً في نفوس الكثير من الليبيين، أبرزها ارتكابه مجزرة بحق (١٢٧٠) سجين في سجن(أبو سليم) في طرابلس في العام ١٩٩٦، معظمهم من السلفيين، اثر زيارته للسجن في العام ١٩٩٣، ودخوله في حوار عنيف معهم حول المذاهب الدينية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة السلفيين التي تعالت أصواتهم ضده ونعتهم له بـــ"الكافر"، وإقدامه بحقن (٤٥٠) طفلا بريئا بفايروس نقص المناعة(الايدز) في مدينة بنغازي في العام ١٩٩٩، اثر انتقامه من الأهالي نتيجة محاولة اغتيال تعرض لها في المدينة. للمزيد ينظر إلى: المصدر نفسه، ص ص٩٨-٩٩؛ ولتفاصيل أكثر عن هذا الموضوع ينظر إلى: مصطفى عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٩-١٦٨.

[٨] أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

[٩] د.أمنة محمد علي، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد(١٧)، ٢٠١٣، ص٢٤٢.

الشهرة ، فهو لا يتورع عن معاداة أي رئيس دولة، إذا استشعر أنه يسحب منه البساط[١٠]، كما أن التمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي بطريقة تركز عوائد التنمية على المركز في طرابلس و"سرت"، بينما تم إهمال "بنغازي" في الشرق و"فزان" في الجنوب، قد خلف احتقانا بين القبائل الممثلة لهذه المناطق وزاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا عن غربها[١١]؛ فمثلت عائدات النفط الليبي، الأداة التي استعملها (معمر القذافي) لتحقيق طموحاته الوحدوية العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، والتي عكست بنحو غير مباشر محاولة منه لعلاج الخلل الجيواستراتيجي للدولة ذاتها، عبر الالتحام بامتدادات جغرافية وكيانات سكانية كثيفة، فأنفق القذافي العوائد النفطية على سياساته الثورية في الوحدة العربية، بيد أن تجاربه في هذا الصدد أخفقت، لأن منطقه كان يرى بدء الوحدة باندماج سياسي قبل إقامة أي أرضية تعاون اقتصادي مشترك مثلما معمول به حالياً في معظم التجارب الوحدوية الناجحة[١٢].

المطلب الثاني:-أسباب اقتصادية:

عانت ليبيا من المركزيّة المفرطة للسلطة ومن التلكؤ في إدارة عائداتها النفطية الوفيرة منذ العام ١٩٦٩، كما عانت من الغياب التام لمؤسسات الدولة الحديثة، وعدم الانسجام العميق للسياسات الاقتصاديّة، مما أدّى إلى ندرة فرص المبادرة الفردية، في ظلّ

---

[١٠] وليام زارتمان، السياسة الخارجية الليبية والسعي نحو البطولة، تحرير بهجت القرني وعلي الدين هلال، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٨٨ .

[١١] يكمن المأزق الجيوليتيكي للدولة الليبية في افتقارها نواة مركزية جغرافية، فليبيا دولة مترامية الأطراف تتوزع جغرافيا بين إقليمين، أولهما صحراوي، وهو يشكل معظم مساحة البلاد، والآخر متوسطي يقع على الأطراف في الشريط الضيق على البحر المتوسط، الأمر الذي أدى إلى خارطة سكانية مبعثرة ومتباعدة تميل للتركز بجانب الساحل، والذي جعل نواة الدولة وكثافتها السكانية الأعلى في الأطراف (طرابلس)، وليس في القلب الذي أمسى ميتا، ومع ظهور النفط في "برقة"، في مطلع الستينات، أصبحت هناك نواتان متنافستان في السيطرة على الدولة، بينما ظل الجنوب يعاني فراغا سكانيا، والشرق من التهميش؛ للمزيد ينظر إلى: د.خالد حنفي علي، دولة متزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٥)، المجلد(٤٩)، كانون الثاني/٢٠١٤، ص ص١٩-٢٠؛ وأيضا: د. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.

[12] **Dr. Crystal Ennis& Dr. MaaikeWarnaar,Informal Power as a Tool of Authoritarian Regimes: The Case of Libya, Iwema, July 9, 2015, pp10-17.**

بيئة استثمارية منفرة لا تخضع لأي ضوابط قانونية شفافة، كما لم تنعم ليبيا بالتدفّقات المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة، إذ اقتصرت دائرة المستفيدين على أبناء القذافي وأبناء عشيرته والموالين للنظام الذين نالوا حصّة كبيرة من الاستثمارات والمشاريع المستحدثة[١٣]، كما ضيق النظام الليبي على رجال الأعمال واعتقالهم على أساس أنهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب، وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الأخضر ومتوافق مع ما طرحه القذافي من إيماءات ورسائل شفهية[١٤]، وقد شكل النفط(٩٠)%، من عائداتها من النقد الأجنبي و(٩٥)% من عائدات التصدير[١٥]، في ظل تحول غالبية السكان، عالة على الدولة من خلال ارتباط مصدر رزقهم بالمرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزانة العامة أو الشركات العاملة في القطاع العام التي اخفق معظمها في النجاح بالمعايير الاقتصادية المعروفة[١٦]، فضلا عن استفحال حالات الفساد في المال العام إلى جانب الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا من قبل مجلس الأمن، نتيجة سياسات النظام، ما يقارب(١٠) سنوات والذي كلف ليبيا أكثر من (٣٠) مليار دولار إلى جانب تدهور صناعة النفط، إذ قام النظام بتبديد ثروات الشعب عبر شراء الأسلحة وبناء برامج لأسلحة الدمار الشامل سرعان ما تنازل عنها بعد عملية احتلال العراق في العام ٢٠٠٣[١٧]، كما أن مساعيه لإدخال اللبرلة في المجال الاقتصادي لغرض الإصلاح، لم تفلح، إذ أدت إلى إشاعة عدم الاستقرار السياسي،

---

[١٣] الحسن عاشي، ليبيا: التحديات الاقتصادية بعد الثورة، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، ٣ /تشرين الأول/ ٢٠١١،نشر على الرابط الالكتروني:http://carnegie-mec.org/2011/10/03/ar-pub-45663.

[١٤]أبرار جواد كاظم التميمي، السياسة الخارجية القطرية والتحولات السياسية في المنطقة العربية: ليبيا أنموذجا، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص١٣٧.

[١٥]د.خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٣)، المجلد(٤٨)، تموز/٢٠١٣، ص، ص٨٦.

[١٦]د.احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص ص٧٨-٧٩.

[١٧]عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٧)، ٢٠١٣، ص ص١٠٦-١٠٧.

خاصة في العام ٢٠٠٥، عندما ارتفعت أسعار الوقود بنسبة(٣٠)%[١٨]، وفي تقرير مؤشرات (مدركات الفساد) للعام ٢٠١٠، جاءت ليبيا في المرتبة (١٤٦) من مجموع (١٧٨) دولة شملها التصنيف، الأمر الذي ساهم في تعميق الفقر واللامساواة خاصة من أصحاب الدخل المحدود، وهبوط حصة نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي إلى مستويات دنيا[١٩]، وعلى الرغم من إن حجم القوة الشرائية للفرد الليبي بلغت (١٤)ألف دولار خلال العام ٢٠١٠، إلا أنها مقارنة مع الإمارات التي بلغ أكثر من (٣٥,٥)ألف دولار للفرد، هناك فرق كبير بين الجانبين بالوقت الذي لا توجد فيه فروق مضاعفة بين عائدات النفط والغاز لكلا البلدين؛ كما احتلت ليبيا المرتبة(١١٥) من مجموع (١٣٩) دولة في مستوى جودة البنية التحتية المتمثلة في (المطارات، والموانئ، منظومة الاتصالات، والطرق، وخدمات الطيران والملاحة، والمرافق العامة من مياه صالحة للشرب، وري وصرف صحي، وغيرها)، على الرغم من توافر الموارد المالية اللازمة للإنفاق بالمقارنة مع تونس التي لا تمتلك تلك الإمكانات وحلت بالمرتبة(٣٠) في نفس التصنيف[٢٠].

المطلب الثالث:- العامل الخارجي:

اختزال العقيد القذافي، السياسة الخارجية لبلاده في شخصه وتوجهاته، إلى الحد الذي اضعف فيه الأطر المؤسسية في عملية صنع السياسة الخارجية، منتهجاً سياسة تصادمية وتدخلية مع بعض الدول التي تخالفه التوجهات، وصلت إلى الاشتباك

---

[١٨] د.منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٨-٣٩.

[١٩] عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

[٢٠] أسماء حسن الخولي، جدوى المساعدات: واقع وأفاق اقتصادات دول الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٤)، المجلد(٤٨)، تشرين الأول/٢٠١٣، ص١١٩؛ إن النسبة السنوية التي قدرها الخبراء ليتم إنفاقها على البنية التحتية والخدمات من بينها الرعاية الصحية، لا تتجاوز (١٠)% من عوائد النفط والغاز في البلاد، الأمر الذي يفسر مدى تدني التطور في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية عموما في ليبيا؛ ينظر إلى: ندى الشقيفي الماريني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩.

العسكري مع مصر في السبعينات ومحاربة تشاد والصدام مع تنزانيا[٢١]، فضلا عن استعداء القوى الكبرى له عبر أزمات "لوكربي" وغيرها، كما دعم نظام القذافي علنياً المنظمات العسكرية المتطرفة والمصنفة في قائمة المنظمات الإرهابية الدولية، مثل الألوية الحمراء في ايطاليا والجيش الجمهوري الايرلندي، الأمر الذي وضع ليبيا على قائمة الدول الإرهابية فدفعت ليبيا ثمن ذلك عداوات إقليمية ودولية أدى إلى أن قطعت (٣٥) دولة علاقاتها الدبلوماسية معها من ضمنها (١٤) دولة عربية[٢٢]، إلا انه من جانب آخر، وصلت ليبيا في عهد القذافي إلى أعلى مستوى معاشي ومؤشر للتنمية البشرية في قارة أفريقيا، ورابع أعلى ناتج محلي في القارة بالعام ٢٠٠٩، كما كان يُحضر لاستبدال الدينار الليبي الورقي بالدينار الذهبي في حركة التجارة الليبية، وكان جاهزا للإعلان عن الانسحاب الليبي من الارتباط بالدولار واليورو والتخلي عن النظام المصرفي العالمي وسلطة الاحتياطي الفيدرالي للذهب الأمريكي، الأمر الذي شكلً تهديداً للاقتصاد العالمي المبني على النظام المصرفي الحالي واحتمالية أن تلحق به دول إسلامية، خاصة أن "القذافي" نجح في تأسيس الاتحاد الأفريقي كخطوة أولى لتوحيد عملة الذهب داخل القارة[٢٣]، مما جعل القوى الرأسمالية العالمية تحوك المؤامرات للإطاحة به والتخلص منه نهائياً، فجاء التدخل الغربي ضد نظام "القذافي" لتصفية الحسابات معه على مدى (٤٢)عام قضاها بالحكم مناوئا للسياسات الغربية ولاسيما الأمريكية[□□]، إذ

---

[٢١]د.خالد حنفي علي، الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

[٢٢]ندى الشقيفي الماريني، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩١-١٩٢.

[٢٣]عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٧.

[□□]لم يكن التدخل العسكري الأمريكي في ليبيا بالجديد، ففي العام ١٩٨٦، قامت الولايات المتحدة بشن غارات جوية على طرابلس وبنغازي استهدفت بها القيادة الليبية، كما أنها فرضت عقوبات اقتصادية عليها للمدة (١٩٨٦-١٩٩٩)، وقامت أيضاً بتجميد الودائع المالية الليبية، فعلى الرغم من رضوخ النظام الليبي للأوامر الأمريكية، والذي اتخذ أشكالاً عديدة لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، لأجل نيل رضا الولايات المتحدة، إلا انه لم يسلم من التدخل الأمريكي في بلاده؛ راجع: عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩؛ فكان الاختلاف الايدولوجي وإصرار (معمر القذافي) على دعوته للوحدة العربية ومناهضة الاستعمار والصهيونية في فلسطين و(إسرائيل)، مروراً بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإنتاج في أوبك ومد يد العون لحركات التحرر الوطنية وانتهاءا برفض ليبيا لسياسة الأحلاف والقواعد العسكرية، الأثر المباشر=

أدرجت الولايات المتحدة، ليبيا منذ العام ١٩٧٩ من الدول الراعية للإرهاب[٢٤]، ورغبة من هذه الدول في عودة نفوذها السابق في ليبيا التي تعد نقطة ربط بين قارة أوربا والمنطقة العربية وأجزاء هامة من قارة أفريقيا، لاسيما وأن ليبيا تمتلك واحداً من اكبر احتياطات النفط في أفريقيا بأحتوائها على حوالي(٥٠)% من احتياطي نفط حوض البحر المتوسط[٢٥]، الذي تجاوز احتياطي ليبيا المؤكد من النفط، حسب بيانات منظمة الأوبك للعام ٢٠١١ إلى(٤٨) مليار برميل[٢٦]، والذي يعد سابع اكبر احتياطي في العالم بنسبة تقدر بـــــــ(٣,٥)% من احتياطات النفط الخام العالمية المؤكد، وبإنتاج قد بلغ (١,٧٧) مليون برميل/يوميا قبل الحراك الشعبي، ما يعادل ٢% من الإنتاج العالمي[٢٧]، وهي بذلك ثاني اكبر منتج للنفط في أفريقيا بعد نيجيريا، والذي يمتاز بجودته العالية عالميا وقربه من مراكز الاستهلاك الرئيسة، فضلا عن امتلاكها احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي وكونها منتجا كبيرا له، إذ بلغت احتياطاتها المؤكدة نحو (٣٧) تريليون متر مكعب قابلة للصعود إلى (٧٠–١٠٠) تريليون متر مكعب[٢٨]، في ظل انفتاح ليبيا على الاستثمارات الصينية الضخمة في مجال الطاقة والتي وصل عدد العاملين فيها إلى(٣٠)ألف صيني مقابل استبعاد شركات النفط الغربية من الاستثمار فيها[٢٩].

=للعداء الأمريكي لنظام القذافي.؛ وللتفاصيل عن مسار توتر العلاقات الليبية الأمريكية للمدة(١٩٦٩–٢٠٠٣)؛ ينظر إلى: د.نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري، التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص١٠٧–١١٨.

[24] Dr. Crystal Ennis& Dr. MaaikeWarnaar,Op.cit, pp18-22.

[٢٥] أنور حامد حمد عبطان الفلاحي، الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لإدارة التنافس الدولي على الطاقة في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٨، ص٥٥.

[26]OPEC annual statistical bullet in 2016, P :100.& P:22.

[٢٧]أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره،ص١٤١.؛ تقدر بعض المصادر إلى أن احتياط النفط المؤكد في ليبيا يبلغ (٧٧) مليار برميل، وهو يشكل حوالي (٧)% من حجم الاحتياطي العالمي؛ أما الغاز الطبيعي، فقد أعلنت "المؤسسة الوطنية الليبية للنفط" في ٢٨/حزيران/٢٠١٧، أن حجم الاحتياط الليبي يبلغ (٦,٥٤) تريليون قدم مكعب، وهو ما يضع ليبيا في المرتبة (٢١) عالميا في حجم احتياطاته؛ ينظر إلى: الحسين الشيخ العلوي، مسارات الحل السياسي في ليبيا وتعقيداته، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٣/كانون الأول/٢٠١٧، ص٥.

[٢٨] أنور حامد حمد عبطان الفلاحي، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

[٢٩] كريم مصلوح، التعاون والتنافس في المتوسط، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣.؛ بعد سقوط القذافي، عادت شركات النفط الغربية من جديد للعمل في ليبيا لتسيطر على حقول النفط الليبية، كما أن الخراب الذي حلّ في=

المبحث الثاني:- الحراك الشعبي في ليبيا عام ٢٠١١ والدور الخليجي في إنجاحه:

جاءت أحداث الثورتين التونسية والمصرية في مطلع العام ٢٠١١ لتلهب الشارع الليبي للخروج ضد نظام "معمر القذافي" لينادي بالتغيير، إلا إن نجاح الحراك الشعبي الليبي لم يكن مرهونا فقط بانتفاض الجماهير وإنما صاحبه تدخل إقليمي خليجي كان حاسما لإحداث التغيير، ومن اجل بيان ذلك بشيء من الإيضاح تم تقسيم المبحث إلى مطلبين اثنين وعلى النحو الآتي:-

المطلب الأول:- انطلاق الحراك الشعبي الليبي في العام ٢٠١١ :

في٢٩/كانون الأول/٢٠١٠، أعلن "معمر القذافي"، عن رفع القيود الإدارية المفروضة على التونسيين الراغبين في السفر والعمل بليبيا، وأمر بمعاملتهم كمواطنين ليبيين، في محاولة لمنع تفاقم الوضع وتدهوره في تونس باتجاه ثورة شعبية تطيح بالنظام التونسي قد تصل تداعياتها إلى الشرق الليبي المتململ من حكم العقيد القذافي[٣٠]، وعلى الرغم من نجاح الثورة التونسية، إلا أن الرئيس الليبي حينها(معمر القذافي)، أعلن في١٦/كانون الثاني/٢٠١١ دعمه للرئيس التونسي المخلوع (زين العابدين بن علي)، وحث فيه الشعب التونسي بعدم تصديق ما ورد في وثائق(ويكلكس)المسربة من معلومات عن النظام في تونس، والذي بين مدى خوف القذافي من انتقال الحراك إلى ليبيا، مشككا في وطنية الثوار التونسيين[٣١]،لأن ليبيا لا تنفصل عن الواقع المصري والتونسي بكثير، ذلك أن موجة التغيير الديمقراطي التي انطلقت شرارتها الأولى في تونس ومصر، دفعت

=ليبيا، جعلها بمثابة الكعكعة التي تقاسمتها الشركات الغربية في إنعاش اقتصاد بلدانها، بعدما قُدرت كلفة أعمار ليبيا بعد التغيير من(٢٥٠-٥٠٠) مليار دولار. للمزيد ينظر إلى: د.حيدر سامي عبد، القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠١٧، ص ص٢٩٩-٣٠٠.

[٣٠]عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/٢٠١٢، ص ص٢٥٢-٢٥٣.

[٣١] فيجي براشاد، الشتاء الليبي، ترجمة: منذر محمود محمد وعبدالله الفتاح عمورة، دمشق، دار فرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص١٤٣.

إلى إسقاط الرئيسين (زين العابدين بن علي) و(حسني مبارك)، وكان لهما الأثر في التعجيل من انتقال موجة التغيير إلى ليبيا وفق نظرية الدومينو أو فيما يُعرف بـــــ (لعنة الجغرافية)، والتي مارست فيها تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وقنوات التواصل الاجتماعي دوراً مؤثراً في إلهاب مشاعر الجماهير ودفعها للخروج إلى الشارع، لاستغلال اللحظة التاريخية وإحداث التغيير المنشود الذي طال انتظاره لعقود[٣٢]، فبدأ الحراك الشعبي في ليبيا عندما تم اعتقال الناطق الرسمي بأسم رابطة شهداء سجن(أبو سليم)، المحامي (فتحي تربل) في ١٥ /شباط/٢٠١١[□□□] من قبل المدير العام للاستخبارات العسكرية وعديل معمر القذافي(عبدالله السنوسي)، إذ أدى إلى تحشد أول للشعب أمام مركز الشرطة نتج عنه اعتداءات على المتظاهرين بمرأى عدسات القنوات الفضائية، مما زاد من نقمة الرأي العام[٣٣]، فخرج الليبيون في ١٧/شباط في ثاني اكبر المدن الليبية (بنغازي) التي تعد معقل المعارضة الليبية تاريخياً، إلى الشوارع وطالبوا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، ثم انتقلت إلى سائر أنحاء الشرق وبعض أجزاء الغرب كطرابلس ومصراته[٣٤]، فظهر الرئيس الليبي حينها(معمر القذافي) في خطاب ناري توعد فيه المنتفضين بإنزال أقسى العقوبات بهم من خلال كتائبه الأمنية عبر استعمال القوة المفرطة بحقهم، إلا أن هذه ذلك لم يثني من تواصلهم بالاحتجاجات، إذ توسعت درجة الغضب والسخط لدى غالبية أفراد الشعب، وتدافع الشباب في كل

---

[٣٢]محمد عز العرب، المؤتمر الدولي الثاني حول: التغييرات في الشرق الأوسط، مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية، تركيا، ٧-٩/أيلول/٢٠١١، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٨٧)، المجلد(٤٧)، كانون الثاني/٢٠١٢، ص١٩١.

[□□□]على الرغم من أن الثورة الليبية ضد نظام القذافي قد اشتعلت شرارتها في ١٥/شباط/٢٠١١، إلا أن الثوار اثروا تسميتها بثورة١٧/شباط (فبراير)، احتراماً وأحياءاً لذكرى شهداء المظاهرات التي انطلقت في التاريخ نفسه في مدينة بنغازي في العام ٢٠٠٦، التي طالبت بالحرية والتغيير، والتي قمعها النظام السياسي الليبي بالقوة المفرطة؛ ينظر إلى: عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١١٠.

[٣٣]عمار جعفر العزاوي، مصدر سابق، ص ص٩٩-١٠٠.

[٣٤]د.منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٩-٤٠.؛ وأيضا: عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

منطقة لتكوين فرق عسكرية، لتتحول فيما بعد الاحتجاجات من طابعها السلمي إلى ثورة مسلحة[٣٥]، وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي، أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي[٣٦]، وفي محاولة من الحكومة الليبية لامتصاص نقمة الجماهير الغاضبة، فقد طرحت مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، فضلا عن إقرارها مجموعة من القوانين، كقانوني الصحافة والمجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يجدي نفعاً، إذ تحولت المطالبات إلى رحيل القذافي عن السلطة، إلا أن الأخير رفض فكرة التنحي عن السلطة متوعداً المعارضين[٣٧]، في وقت بدأت صفوف القيادات العليا بالجيش تنشق لتنضم إلى المعارضة لتتحول الثورة الليبية من طابعها السلمي إلى المسلح[٣٨].

المطلب الثاني:- الدور الخليجي لإنجاح الحراك الليبي في العام ٢٠١١ :

بعد احتدام المعارك العسكرية بين الجيش الليبي والمعارضة، تدخلت جامعة الدول العربية[□□□□] معلنة في ١٢/آذار/٢٠١١، اعترافها "بالمجلس الوطني الانتقالي" كممثل شرعي عن ليبيا وموافقتها على فرض الحظر الجوي على الطيران العسكري الليبي

---

[٣٥]مروان حميد محمد ، دور المملكة العربية السعودية في امن الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص١٧٨.

[٣٦]عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٥١.؛ تم تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي"، في ٢٠١١/٢/٢٨، الذي ضم خليط من شخصيات ليبية في داخل البلاد ومن خارجها، وفي مقدمتهم رئيس المجلس(مصطفى عبد الجليل) ورئيس المكتب التنفيذي(محمود جبريل) والناطق الرسمي للمجلس(عبد الحفيظ عبد القادر)؛ ينظر إلى:عبد العظيم جبر حافظ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية في الأسباب وأفاق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.

[٣٧] د. منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

[٣٨] عبد الإله بلقزيز، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد:(٣٩٣)، ٢٠١١، ص١٢٠.

[□□□□]إن فكرة إقامة منطقة حظر جوي على ليبيا، قد خرجت من مبنى البنتاغون يوم٩/آذار/٢٠١١وأثناء اجتماع فريق الرئيس الأمريكي(باراك اوباما) للأمن القومي لبحث الأزمة الليبية، جاء تنفيذ ذلك المخطط عبر جامعة الدول العربية من خلال دول مجلس التعاون الخليجي. ينظر إلى:عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٦٥-٢٦٦.؛ ففي ١٢/آذار/٢٠١١ أصدرت جامعة الدول العربية قرارها المرقم (٧٣٦٠)، جمدت فيه عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية وطالبت فيه مجلس الأمن، إصدار قرار دولي بفرض حضر جوي على الأجواء الليبية لحماية الليبيين من القصف الجوي لكتائب "القذافي".ينظر إلى: مروان حميد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٠-١٨١.

وإقامة مناطق آمنة[٣٩]، إذ أستثمرت دول الخليج حالة الانقضاض الغربي على نظام (معمر القذافي) في ليبيا وأيدت التدخل العسكري ضده ودعمته مالياً وسياسياً وإعلامياً وعسكريا ضمن صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، تُساعدها بها دول الخليج في دفع جامعة الدول العربية لاتخاذها قراراً بفرض مناطق حظر الطيران فوق ليبيا ليكون ثمناً لمقاومة حركة التغيير الثوري في الداخل الخليجي واليمن[٤٠]، وفي ١٨/ آذار/٢٠١١، وافق مجلس الأمن على مشروع قرار ذي الرقم (١٩٧٣)الذي تقدمت به فرنسا وبريطانيا والمجموعة العربية القاضي بفرض حظر جوي فوق ليبيا، فساهمت كل من الإمارات وقطر بإرسال بعض طائراتهم المقاتلة دعما لعمليات حلف شمال الأطلسي[٤١]؛ لتبدأ طائرات التحالف الدولي في ١٩/آذار/٢٠١١، بتنفيذ ضرباتها على

---

[٣٩]عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٧ .

[٤٠] محمد بدري عيد، محمود بدري عيد، ضد النظم؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٨٧)، كانون الثاني/٢٠١٢، ص١٥٥.؛ تشير بعض المصادر، إلى أن الأخبار التي تم تناقلها أثناء الثورة الليبية بأن "معمر القذافي"، استعمل سلاحه الجوي لضرب الأهالي، كانت مجرد ادعاءات لتمرير قرار من مجلس الأمن بالتدخل العسكري لقوات حلف الناتو، لإسقاط ليبيا، وان الأحداث فيها لم يحركها ثوار حقيقيون بل كانت قيادات القاعدة التي تم تسريحها من معتقل "جوانتانمو"، وتم الدفع بها إلى ليبيا، وأنهم كانوا على موعد مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة وجماعة الإخوان المسلمين، فرع ليبيا، للقتال ضد "القذافي"؛ ينظر إلى:عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٣١٨.

[٤١]مها سعد عبد الكريم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.؛ تصدر التدخل القطري في ليبيا، تدخل بقية دول الخليج الأخرى، إذ عُدت قطر الأولى خليجيا وعربيا في اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا "ممثلا شرعيا وحيدا" للشعب الليبي، وهي بذلك عدت ثاني دولة في العالم بعد فرنسا تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي، الأمر الذي عُد خطوة في طريق إزاحة الرئيس الليبي حينها (معمر القذافي) وسحب الشرعية من نظامه، مما دفع بدولاً خليجية أخرى إلى الاقتداء بها، فضلا عن حرصها على المشاركة في الاجتماعات الدولية الخاصة بمعالجة الأزمة الليبية واستضافتها لها، وهو ما تجسد في مشاركة قطر بمؤتمر لندن في ٢٩/ آذار/٢٠١١، والذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من (٤٠) دولة، لتكتسب هذه الأعمال الجريئة قطر ثناءاً دولياً من الحلفاء الرئيسيين (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا وبريطانيا) ورسخت سمعتها بأنها حليفاً للغرب؛ ينظر إلى: أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٥٤-١٥٥.؛ وقد قامت قطر أيضاً بتقديم السلاح الثقيل إلى الثوار واستقبلت المئات منهم للتدريب في أراضيها، ومساهمتها في تجاوز العجز المالي الذي أرهق المجلس الوطني الانتقالي، بتسويقها مليون برميل نفط يومياً لحسابه، وتوقيعها مع ليبيا صفقات استثمارية بقيمة(٨) مليارات دولار إلى جانب إرسال تسييرها المساعدات الإنسانية وشحنات النفط المكررة إلى مدينة بنغازي، ومساعدتها في بث قناة (ليبيا الأحرار) الفضائية، لتقويض التأييد الذي كان يتمتع به القذافي في مناطق سيطرته، فضلا عن استعمال ذراعها الديني والايدولوجي لسياسة قطر الشيخ (يوسف القرضاوي) عبر تخصيصها مساحة إعلامية له عبر قناة الجزيرة، حتى يشرعن=

مواقع القذافي دعماً لقوات المعارضة[٤٢]، فبدأت حرب الناتو على ليبيا بمشاركة خليجية فاعلة تمثلت بقطر في مشاركتها رسمياً بـــــ (٦) طائرات مقاتلة نوع ميراج إلى جانب معدات وتجهيزات عسكرية أخرى دعما للمعارضة المسلحة، ومشاركة الإمارات بـــ (١٢) طائرة مقاتلة منها (٦) مقاتلات من طراز "أف-16" وعدد مماثل من طائرات "ميراج"الفرنسية[٤٣]، كما قامت السعودية بإرسال طائرة مراقبة من طراز "أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود، دعما للعمليات العسكرية ضد نظام القذافي، حتى تضمن دورا أساسيًا لها في ليبيا ضمن ترتيبات ما بعد نظام القذافي[٤٤]؛ وقد دامت المعارك في ليبيا مدة (٢٤٦) يوماً، ارتكبت فيها أفظع ما عرفته الحروب من جرائم حرب، وانتهاكات إنسانية لحقوق الإنسان، وتجاوزت تقديرات الضحايا والجرحى والمفقودين حاجز (٥٠)ألف شخص[٤٥]، لتنتهي تلك الحرب في ٢٠/تشرين الأول/٢٠١١ في وقوع "معمر القذافي" في أيدي المعارضة ثم قتله بعد ذلك، لينتهي بذلك حكمه[٤٦]، وليقوم بعد ذلك المجلس الوطني الانتقالي، كونها الإطار السياسي لقوى المعارضة في تشكيله السلطة، لتقوده شخصيات من مدن شرق ليبيا التي

=ما تقوم به قطر في ليبيا؛ ينظر إلى: عرفات علي جرغون، الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٤٨)، ٢٠١٤، ص ص٤٦-٤٧.؛ إذ ساهمت قطر منذ نيسان/٢٠١١، إلى إرسال شحنات أسلحة فرنسية وبلجيكية إلى الثوار الليبيين، وتدريبهم على أراضيها من ثم نقلهم إلى ليبيا، إلى الحد الذي وصل إلى= =مشاركتها بأفراد من قواتها العسكرية التي كانت في طليعة القوات المهاجمة في الهجوم الأخير على باب العزيزية، المقر الرئيس للقذافي في طرابلس في ٢٤/آب/٢٠١١ ؛ ينظر إلى: عماد المرسومي، الدور القطري فوضى برائحة الغاز، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٢٣.

[٣]السيد أمين شلبي، قضايا عربية وإقليمية: سنوات الغليان٢٠١١-٢٠١٧، تقديم: د.علي الدين هلال، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٩.

[٤٣]أبرار جواد كاظم التميمي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥.

[٤٤]مروان حميد محمد ، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

[٤٥]المصدر نفسه، ص١٧٨-١٧٩.

[٤٦]رياض ناصر عبد الرحمن العريج، التحول الديمقراطي في مملكة البحرين: دراسة في المؤثرات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧، ص١٢٨.

حُرمت من المزايا لمدة طويلة جدا تحت حكم القذافي، ومن معارضين بارزين من النظام القديم والإسلاميين.

المبحث الثالث:- اثر التنافس الخليجي في تأزم الوضع الليبي بعد التغيير:

من اجل إعطاء لمحة توضيحية عن الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب بحثية تبين ملامح الوضع الداخلي العام في ليبيا بعد نجاح الثورة المسلحة في إسقاط نظام "معمر القذافي"، من ثم توضيح مدى الدور الخليجي في تعقيد الوضع العام في ليبيا، وأخيرا بيان مدى تأثير الأزمة الخليجية على الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا في ثلاث مطالب بحثية للاتي:-

المطلب الأول:- ملامح الوضع الداخلي الليبي بعد إحداث التغيير في العام ٢٠١١:

شكلت ليبيا استثناء في وضعها الداخلي في مرحلة ما بعد الثورة، بفعل معطياتها المضطربة التي تتراوح ما بين انتشار الأسلحة واشتباكات ذات طابع قبلي، ومليشيات ثورية ترفض الانضواء تحت سلطة الدولة التي تعاني من هشاشة سياسية وأمنية، في ظل ضعف المجلس الوطني الانتقالي في تقديم نموذج نظام سياسي مستقر، يجمع تحت مظلته الأطياف السياسية التي شاركت في إسقاط القذافي[٤٧]، فإسهامات القوى الحزبية والدينية في ليبيا أثناء ثورة العام ٢٠١١، كانت شبه معدومة، إذ لم تعرف الحالة الليبية أية تنظيمات سياسية وايدولوجية مستقرة، وكان المجتمع الليبي المعروف بأنقساماته العامودية على أساس قبلي هو الذي يدير الثورة وينقلها من منطقة إلى أخرى[٤٨]، ومن هنا ظهر في المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة التي ناهز عددها إلى(١٧٠٠) مليشيا مسلحة، معظمها خارج سيطرة إمرة "المجلس الوطني الانتقالي"، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها

[٤٧] د.خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٨٨)، المجلد(٤٧)، نيسان/٢٠١٢، ص١١٦.

[٤٨] د.هادي مشعان ربيع، ثورات التغيير العربي وصعود الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، مجلة دراسات سياسية وإستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد(٣٣)، ٢٠١٦، ص ٦٩.

والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق[٤٩]، إلى جانب تحول الدول المتحالفة مؤقتا من اجل إسقاط النظام الليبي كقطر والسعودية والإمارات، إلى قوى تتنافس فيما بينها، بعد إسقاطه، من اجل توسيع نفوذها على حساب بعضها البعض فوق الأراضي الليبية، تمثل ذلك التنافس في سعي القوى الإقليمية إلى إيجاد حليف محلي داخل ليبيا الممزقة، قبليا وجهويا واثنيا، ومن ثم العمل على ترجيح كفته من خلال دعمه بالمال والسلاح وتوفير المحطات الإعلامية والتحرك الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي، الذي يجري في إطار سياسة الحروب الوكالة التي اتبعتها القوى الإقليمية المتنافسة[٥٠].

المطلب الثاني:- الدور الخليجي في تعقيد الأزمة الليبية:

كانت قطر هي الدولة الأولى في منطقة الخليج العربي، المتصدرة بالتدخل في الشأن الليبي في مدة الحراك الليبي ضد نظام (القذافي)، والمتصدرة بعده، عندها عولت قطر على الإسلاميين المدعومين من قِبلها للوصول إلى السلطة، الذين اعتلوا المشهد السياسي، ممثلا بإخوان ليبيا الذين شكلوا حزب(العدالة والبناء)، والجماعة الإسلامية المقاتلة التي تحولت إلى "الحركة الإسلامية للتغيير" للمشاركة في العمل السياسي[٥١]، بعد تمكن التيار الإسلامي أن يحصد معظم المقاعد في "المؤتمر الوطني العام"، ٧/تموز/٢٠١٢ التي أفضت إلى اختيار برلمان انتقالي يمثل مختلف التيارات السياسية الليبية[٥٢]، إلا أنهم خسروا في انتخابات العام ٢٠١٤ الذي فاز بها (تحالف القوى

---

[٤٩]د.محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث لعلمي، بيروت، العدد(١١)، تشرين الأول/٢٠١٧، ص٤٠.

[٥٠] د.صادق حجال، صراع النفوذ الإقليمي السني–السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض امن دول الجوار الليبي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، آذار/٢٠١٨، ص١٣٥.

[٥١] د.خالد حنفي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص١١٧.

[٥٢]د.زياد عقل، ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية: رؤية مقارنة، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(٢٦٩)، المجلد(٢٥)، تشرين الأول/٢٠١٦، ص٢٤.؛ وأيضا: د.مبارك احمد، انتقال متعثر: محفزات ومخاطر التأزم الداخلي في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٥)، المجلد(٤٩)، كانون الثاني/٢٠١٤، ص١٤١.

الوطنية) الذي شكل اغلب أعضاء مجلس النواب بطبرق بقيادة(محمود جبريل)[٥٣]، فدأبت قطر على زيادة دعمها للإسلاميين والجماعات الإسلامية المتشددة بالمال والسلاح، مانحة إياها قدرة كبيرة على التأثير في العملية السياسية[٥٤]، بغرض تنصيب حكومة إسلامية تكون جزء من كتلة إسلامية متصلة من جماعة الإخوان تتكون من تونس ومصر وليبيا، ليكَون في نهاية الأمر اتحادا إسلاميا بين هذه الدول في شمال أفريقيا تقوده قطر، فضلا عن إرسالها رسالة إلى المستثمرين في العالم مفادها، أنهم لن يستطيعوا دخول ليبيا إلا عن طريقها والتي تمسك بخمس ملفات وهي: موارد الطاقة، الأمن، المال، الاستثمارات والجيش، فضلا عن إبراز قدرتها التأثيرية الكبيرة على الدول الأوربية في مجال تصديرها للنفط والغاز الليبي، إلا أن عدم كفاءة الإسلاميين وكونهم فصيل محدود العدد والخبرة بإدارة شؤون الدولة، ورغبتهم بالاستئثار بالسلطة بأي ثمن، أدى ذلك إلى إغراق ليبيا في فوضى وقتال أهلي وهجرة جماعية إلى خارج ليبيا هربا من التصفيات الجسدية والاعتقالات[٥٥]، الأمر الذي دفع السعودية والإمارات المعارضة للإسلاميين المدعومين من قطر، للتأثير في الشأن الليبي، عبر دعمهم للجهات السياسية والعسكرية المعارضة لكبح نفوذ الإسلاميين في ليبيا، مثل اللواء الليبي"خليفة حفتر"[□□□□□]، الذي شن من بنغازي عملية عسكرية أطلق عليها "عملية الكرامة" أو

---

[٥٣] د.زياد عقل، ست سنوات على الثورتين المصرية والليبية: رؤية مقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

[٥٤]منذر احمد زكي شراب، منذر احمد زكي شراب، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية(٢٠٠٣-٢٠١٢) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٤، ص١٥٥.

[٥٥]محمود منصور، مصدر سبق ذكره، ص١٩١.

[□□□□□] هو قائد الجيش الليبي خلال الحرب الليبية-التشادية في العام ١٩٨٧، تعرض "حفتر"، للأسر مع مئات الجنود الليبيين في معركة "وادي الدوم"، في آذار/١٩٨٧، بسبب تنصل الأخير عن وعوده بدعمه، خوفا من= =رجوعه منتصرا والتحرك للاستيلاء على حكم ليبيا، فانشق وبعض رفاقه الضباط على نظام القذافي وهم في سجون تشاد، وبعد الإفراج عنهم، غادروا الولايات المتحدة، وأعلنوا من المنفى في حزيران/١٩٨٨، إنشاء الجيش الوطني الليبي، كجناح عسكري تحت قيادة اللواء المنشق، ومع اندلاع ثورة ١٧/شباط/٢٠١١، بدءا من بنغازي، عاد "حفتر" من منفاه في آذار، لينضم إلى الثورة في المدينة، وليشرف على قيادة العمليات الثوار ضد كتائب القذافي، وليشغل منصب قائد القوات البرية في جيش التحرير حتى تشرين الأول/٢٠١١، ثم ليشغل منصب قائد للجيش الليبي في مدينة بنغازي، وقد شن في ١٧/=

"كرامة ليبيا" ضد تحالف الإسلاميين في١٦/أيار/ ٢٠١٤، بهدف تطهير ليبيا من الإرهاب والمليشيات المسلحة[٥٦]، وقد ساهم فوز تحالف القوى الوطنية بـــ(٥٠) مقعد، مقابل (٢٣) حصدها الإسلاميين ممثلين بحزب "العدالة والبناء"، وتوزع (١٨٨) مقعد على التيارات المدنية ودعاة الفيدرالية والمستقلين، في انتخابات تموز/٢٠١٤، بعدم قبول بعض الأطراف في التسليم بنتائجها وخاصة الإسلاميين، الذين سعوا إلى استعمال التنظيمات الجهادية في الشرق لمنع أي سيناريوهات لإقصائهم[٥٧]، مما جعل القوى الإسلامية والقبلية في الغرب الليبي الذي تضم بجانب الإخوان المسلمين، عبر حزبهم "العدالة والبناء"، القوى الجهادية السابقة المنخرطة في العمل السياسي الحزبي، وقوات "درع ليبيا" التي تضم مقاتلين إسلاميين تنتمي غالبيتهم من مصراتة، ترد عليهم في ٣١/تموز من ذات العام، بعملية عسكرية أطلقوا عليها "فجر ليبيا"[٥٨]، وبعد شهر ونصف من المعارك الدامية، أحكمت قوات "فجر ليبيا" سيطرتها على العاصمة "طرابلس"، الأمر الذي أدى إلى فرار أعضاء البرلمان الليبي المنتخب الذي يسيطر عليه التيار المدني إلى طبرق، في أقصى الشرق الليبي، ليتخذ منها مقرا مؤقتا له[٥٩]، في ظل إصرار قادة" فجر ليبيا"، أنهم وحدهم الثوار الحقيقيون وان الحرب التي شنوها جاءت دفاعاً عن ثورة (شباط/٢٠١١) وترسيخاً لمبادئها، إلا إنها واقعا جاءت كرد فعل للنتيجة الهزيلة التي نالها المحسوبين على الإسلام السياسي في انتخابات مجلس النواب، احتجاجا ورفضا لنتائج الانتخابات، مما جعل البرلمان الليبي في طبرق يصدر قراراً صنفً

=شباط/٢٠١٢، عملية عسكرية خاطفة ضد كتائب الثوار الإسلاميين استمرت يوما كاملا راح ضحيتها (٧٥) قتيل و(١٥٠) جريح، بعد تنامي نفوذ العناصر الإسلامية والجهادية في مدن بنغازي ودرنة بالشرق الليبي؛ للمزيد ينظر إلى: محمد السنوسي الداودي، فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٧)، المجلد(٤٩)، تموز/٢٠١٤، ص ص١٣٠-١٣٣.

[٥٦]عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٩١.

[٥٧]د.خالد حنفي علي، جماعات العنف الليبية و"الترانزيت الجهادي"، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

[58]Mattia Toaldo, "Libya: security, economic, development and political reform", London, Februry 2016, p6.

[٥٩]د. الحسين الشيخ العلوي، ليبيا: قراءة في تفاعل العمليات العسكرية مع الاستقطابات السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٩/آذار/٢٠١٧، ص٣.

فيه "أنصار الشريعة" و"فجر ليبيا" كجماعات إرهابية، داعياً الجيش الليبي إلى محاربتها، الأمر الذي دفع قادة "فجر ليبيا" إلى دعوة أعضاء "المؤتمر الوطني العام " للاجتماع من جديد برفضهم الاعتراف بمجلس النواب ولتشكيل حكومة جديدة، أطلق عليها حكومة الإنقاذ الوطني، تتولى زمام الأمور في مناطق غرب البلاد، فأصبح في ليبيا حكومتان ومجلسان تشريعيان يحَون كل منهما الآخر[٦٠]، وبالوقت الذي قدمت به الإمارات والسعودية تساندها مصر بسبب معادتها للجماعات الإسلامية المتشددة وجماعة الإخوان المصنفة كمنظمة إرهابية في هذه الدول، الدعم المالي واللوجستي إلى الجيش الليبي بقيادة "حفتر"، وصل إلى حد مشاركة طائرات إماراتية في قصف مواقع للقوات المناوئة لحكومة" طبرق"(شرق ليبيا)، ضد قوات "فجر ليبيا" المتشكلة من مجموعة من الفصائل الإسلامية والقبلية المدعومة من قطر وتركيا والسودان، والتي أحكمت سيطرتها على مؤسسات الدولة والمرافق الحيوية في طرابلس، في آب/ ٢٠١٤[٦١]، نادت قطر بتدخل عسكري لوحدة عسكرية قطرية بأسلحتها وعتادها للمشاركة في نصرة جماعة الإخوان الليبية، ومحاولتها لشراء ولاء القبائل الليبية وتجنيد أفارقة من النيجر وتشاد ومالي، لدعم جماعات التوجه الاخواني في الشمال الغربي في محاولات لتمديد سيطرتهم على شرق ليبيا وجنوبها [٦٢]؛ وقد انعكس التنافس الإماراتي–السعودي مع قطر على الشأن الليبي من خلال دعم الإمارات، لحكومة الثني،

[٦٠] إبراهيم نصر الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٩٣.؛ وأيضا: د.محمد عبد الحفيظ الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٣٩.؛ وكذلك: مشعالي إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.

[٦١] د. خالد حنفي، حدود خطرة: مداخل مصرية للتعامل مع الجوار الليبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٧)، المجلد(٤٩)، تموز/٢٠١٤، ص٩٩.؛ وأيضا: د.محمد عبد الحفيظ الشيخ، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.؛ وكذلك: عمرو عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٧.

[٦٢] محمود منصور، محمود منصور، تجربتي مع الشيطان (قطر)، مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٩١.؛ اتهم الرئيس الأمريكي حينها "باراك اوباما"، دول الخليج بتغذية الصراع في ليبيا، فخلال احد مؤتمراته الصحفية التي عقدها في البيت الأبيض، قال: "... علينا أن نشجع بعض الدول داخل الخليج، الذي اعتقد أن لديهم نفوذ داخل الفصائل داخل ليبيا، ليكونوا أكثر تعاونا، في بعض الحالات كنت رأيتهم يشجعون لهيب الصراع العسكري في ليبيا بدلا من المحاولة للحد منه"؛ نقلا عن: د.صادق حجال، مصر سبق ذكره، ص١٣٦.

إذ زار رئيس الحكومة (عبدالله الثني) دولة الإمارات في أيلول/٢٠١٤، أكد ولي عهده أبو ظبي(محمد بن زايد أل نهيان) دعم بلاده لليبيا في مواجهة الإرهاب، كما زار ولي عهد أبو ظبي، الجزائر للقاء رئيسها(عبد العزيز بوتفليقة)، لتنسيق المواقف لدعم حكومة "الثني"، مقابل قطر التي اتهمها "الثني" بدعم حكومة طرابلس برئاسة "عمر الحاسي" ضد حكومته، ودعم ميليشيات "فجر ليبيا" بالأسلحة[٦٣]، كما زار رئيس الحكومة في طبرق، "عبدالله الثني" السعودية في تشرين الثاني/٢٠١١، صرح عندها وزير الخارجية الليبي "محمد الديري": "ان العربية السعودية جاهزة لتدريب الجنود الليبيين"[٦٤]؛ فزاد ذلك التنافس الخليجي من الوضع الأمني سوءا في ليبيا إلى أشبه بالحرب الأهلية، واوجد بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإسلامية المتطرفة أمثال تنظيم "داعش" الذي سيطر على مساحات شاسعة في مناطق بشرق ليبيا، ولاسيما في مناطق (درنة وبرقة وسرت) تحت ما يسمى "ولاية طرابلس"[٦٥]؛ إذ لم تقدر التحالفات العسكرية الفضفاضة على الحسم العسكري، فقوات اللواء " خليفة حفتر"، الذي تم تعيينه كقائد عام للجيش الليبي في ٩/آذار/٢٠١٥، لم تنه وجود الجهاديين في بنغازي(شرق ليبيا) [٦٦]، لذا تدخلت الأمم المتحدة عبر تعيين مبعوثها اللبناني (طارق متري) وخليفته الاسباني(برنادينو ليون)، لحل الأزمة عبر الحوار والتفاهم بين أطراف النزاع، انعكس ذلك في تنظيمه للقاءات بين شخصيات عسكرية وسياسية بين الطرفين، تكلل بمشاركة الطرفين في جولة "غدامس–٢"، في شباط/٢٠١٥، دون الخروج بنتيجة، بسبب تأثير العامل الإقليمي الداعم لإطراف الصراع المصرة على مطالبها دون تقديم تنازلات، وصلت إلى حد مفاوضة

---

[٦٣]د. خالد حنفي علي، مسارات التحول في النزاع الليبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(١٩٩)، المجلد (٥٠)، كانون الثاني/٢٠١٥، ص ١٥٥.

[٦٤]نقلا عن: بول ارتس وكارولين رولانتس، العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ، حزيران/٢٠١٦، ص ص١٣١–١٣٢.

[٦٥]مشعالي إبراهيم، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، العدد السادس، حزيران/٢٠١٦، ص ص٨٣–٨٤.

[٦٦]د. خالد حنفي علي، معضلات الوساطة الأممية في الصراع الليبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(٢٠٣)، المجلد(٥١)، كانون الثاني/٢٠١٦، ص١٥٥.

الإمارات للمبعوث الاممي(ليون)، على وظيفة بإحدى مؤسساتها الدبلوماسية، بعد انتهاء مهمته في ليبيا، على أن يكون داعما لمطالب حكومة طبرق ومجلس نوابه، الأمر الذي اضعف الثقة حول نزاهة الوساطة الأممية بأنحيازها لأحد أطراف الصراع[٦٧]؛ ومن اجل التخلص من حالة الفوضى السياسية والأمنية التي حلت بليبيا من انتشار الإرهاب وحالة النزوح الداخلي لآلاف الليبيين إلى دول الجوار، اجتمع (٢٢) برلماني ليبي من مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام في منطقة "الصخيرات" المغربية برعاية المبعوث الاممي "مارتن كوبلر"، ليوقعوا اتفاقاً في ١٧/كانون الأول/٢٠١٥، أشبه بخارطة طريق لمشاركة الطرفين في الحكم خلال المرحلة الانتقالية، فكان أهم ما تضمنه الاتفاق، منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني وعلى رأسها قيادة الجيش والقوات المسلحة، والإبقاء على مجلس النواب المنتخب في العام ٢٠١٤، لينبثق هذا الاتفاق في تشكيل حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي الذي اعتمد على المحاصصة المناطقية برئاسة (فايز السراج) [٦٨]؛ إلا أن الخلافات سرعان ما دبت بين الأطراف، إذ لم يحظى الاتفاق على تأييد رئيس مجلس النواب في طبرق "عقيلة صالح"، ورئيس المؤتمر الوطني العام في طرابلس "نوري أبو سهمين"[٦٩] ، فوجدت حكومة الوفاق نفسها، مرفوضة ومحاربة بشدة من قبل الشرق الليبي الذي يسيطر عليه المشير "خليفة حفتر"، الذي رأى في ذلك الاتفاق استبعادا له من المشهد السياسي العام، مما أبقى الوضع السياسي العام، في حالة من عدم الاستقرار[٧٠].

---

[٦٧]المصدر نفسه، ص١٥٧.

[٦٨]على اثر ذلك الاتفاق الذي أسهم في تشكيل حكومة الوفاق الوطني الليبي برئاسة "فايز السراج"، حازت هذه الحكومة على اعتراف المجتمع الدولي، وبذلك تم سحب الاعتراف الدولي من حكومة شرق ليبيا في إقليم برقة، إلى حكومة غرب ليبيا في مدينة طرابلس؛ وللتفاصيل عن بنود اتفاق الصخيرات؛ ينظر إلى: تقرير الشرق الأوسط رقم (١٧٠)، الاتفاق السياسي الليبي وإعادة صياغته، مجموعة الأزمة الدولية، ٤/تشرين الثاني/٢٠١٦.

[69]The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Middle East and North Africa Report International Crisis Group, 4 November 2016, p:1.

[70]The Libyan Political Agreement: Time for a Reset, Op.Cit, p:13.

المطلب الثالث: انعكاس الأزمة الخليجية في العام ٢٠١٧ على الوضع الليبي

بعد اشتداد الخلاف السعودي–القطري حول عدد من القضايا أشده في ٥/حزيران/٢٠١٧، بما اصطلح على تسميته سياسيا وإعلاميا بـ"الأزمة الخليجية"، انضمت كل من الإمارات والبحرين لمقاطعة قطر إلى جانب السعودية ومصر لزيادة الضغط عليها، بسبب اتهامهم لها بدعم الإرهاب واحتضان الحركات الانقلابية بما يزعزع امن واستقرار المنطقة وبلدانهم[٧١]، لتنعكس تلك الأزمة بين كل من السعودية والإمارات مع قطر على الشأن الليبي، إذ انضمت حكومة برقة (حكومة شرق ليبيا) في ٥/حزيران/٢٠١٧ إلى جانب عدد من الدول العربية المقاطعة لقطر دعما للموقف السعودي والإماراتي ضد قطر في الأزمة الخليجية[٧٢]؛ في مقابل التزام حكومة الوفاق الوطني بطرابلس برئاسة "فايز السراج"، الحياد والتزام الصمت، والتي رفضت طلبا مصريا بقطع العلاقات مع قطر[٧٣]، التي استمرت بتقديم دعمها للمليشيات الإسلامية الرئيسية مثل "جماعة أنصار الشريعة"، و"مجلس شورى بنغازي"، و"الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"، الأمر الذي أخرً الجيش الليبي باستعادته الأراضي وفرض سيطرته عليها، وهذا ما أكده المتحدث بأسم الجيش الليبي، العقيد "احمد المساري"، في ٦/تموز/٢٠١٧بيوم تحرير بنغازي، ثاني كبريات المدن الليبية من المليشيات الإسلامية،

---

[٧١]قاسم حسين الربيعي، أزمة العلاقات الخليجية (قطر–السعودية): أسبابها ودوافعها(تحليل السياسات)، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، العدد(٤١)، المجلد(٥٢)، ٢٠١٧/٦/١٧، ص١.؛ وللتفاصيل عن "الأزمة الخليجية" ينظر إلى: د. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(٢١٠)، المجلد(٥٢)، تشرين الأول/٢٠١٧، ص ص٩٤–٩٧.

[٧٢]بلال المصري، قطر بين جحيم الشرق الأوسط ومستنقع القرن الإفريقي، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد الأول، كانون الأول/٢٠١٧، ص١٣٦.؛ وأيضا: محمود منصور، مصدر سبق ذكره ، ص١٦١.

[٧٣]يرجع موقف "فايز السراج"، من الأزمة الخليجية، كون حكومة الوفاق الوطني برئاسته، ذات أغلبية اخوانية، متعاطفة مع قطر، والسبب الثاني هو تمتع الدوحة بعلاقات وثيقة مع سبعة أعضاء من الأعضاء التسعة المكونين من المجلس الرئاسي الذي يترأسه؛ ينظر إلى: حسين العلوي، المنعرجات الراهنة للازمة الليبية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢/آب/٢٠١٧، ص ٤.

بأن "الانجاز الكبير الذي تحقق بأستعادة بنغازي من الجماعات الإرهابية، تأخر بسبب قلة المخزون من الذخيرة لدى الجيش الليبي، بينما كان الإمداد القطري كبيرا للمسلحين المتطرفين عبر مطاري الجفرة ومصراتة" وأضاف "لم نكن نقاتل القاعدة والإخوان، بل كنا نقاتل قطر في بنغازي"[٧٤]؛ وعلى الرغم من استمرار الأمم المتحدة في مساعيها لعودة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا عبر سعيها لتشكيل حكومة وطنية تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، من خلال تعيين مبعوثيها الخاصين آخرهم (غسان سلامة) في ٢٠/حزيران/٢٠١٧ الذي باشر عمله في ليبيا في شهر آب من العام ذاته، إلا أن الصراع على آلية تشكيل مؤسسات الدولة الليبية وتوزيع المناصب والصلاحيات بين أطراف الصراع، بين حكومة شرق ليبيا وحكومة غربها، والذي تركز بنحو رئيس بين قائد الجيش الليبي اللواء "خليفة حفتر"، ورئيس المجلس الرئاسي "فايز السراج"، جعل ليبيا أشبه ما تدور في حلقة مفرغة دون الخروج إلى حل واقعي يخرج الدولة الليبية من أزمتها[٧٥]، الأمر الذي أنهى المدة الانتقالية لحكومة الوفاق المثبتة في اتفاق "الصخيرات" وهي عامين في ١٧/كانون الأول/٢٠١٧، دون الوصول إلى حل سياسي أو حسم عسكري نهائي، لذلك خرج الشعب الليبي في مظاهرات حاشدة مؤيدة "لخليفة حفتر"، الذي استطاع الجيش الليبي بقيادته أن يحقق تقدما كبيرا في شرق ليبيا وغربها دون وجود حكومة ليبية مركزية تساعده في ضبط الأوضاع، تطالبه بقيادة المرحلة وتولي زمام الأمور[٧٦]؛ فجاء التنافس بالسيطرة على الجنوب الليبي وعاصمته "سبها" بين قوات المشير "خليفة حفتر" ضد القبائل المدعومة من حكومة الوفاق في آذار/٢٠١٨، ودخول الإمارات على خط التسوية في الجنوب، لكسر تفرد قطر بأوراق بالجنوب الليبي، كشكل من أشكال انعكاس الصراع الخليجي

---

[٧٤] نقلا عن: د.محمد عز العرب، السياسة الخارجية القطرية ودعم الإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٧٥] حسين العلوي، المنعرجات الراهنة للازمة الليبية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢-٣.

[٧٦] محمود منصور، مصدر سبق ذكره، ص١٩٦.

في الشأن الليبي[٧٧]، عندها مثل اندلاع الاشتباكات بين عدد من التشكيلات المسلحة بهدف السيطرة على طرابس في آب/٢٠١٨، في ظل وهن سلطة الحكومة وإخفاقها في إدارة الأمور العامة والسيطرة على الأمور، ليخلق رؤية مشتركة للمؤيدين للمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق ومعارضيها من مجلس النواب، ليطالبوا بإسقاط المجلس الرئاسي برئاسة "السراج"، وانتخاب مجلس رئاسي مصغر من رئيس ونائبيه وتشكيل حكومة وفاق وطني جديدة من التكنوقراط[٧٨]، إلا أن الوضع الليبي لا زال يراوح على نفسه في ظل استمرار الصراعات الداخلية المدعومة من الخارج وخاصة من قطر والإمارات.

الخاتمة:

أن ليبيا التي استبشر شعبها خيرا بنجاح الثورة في إنهاء حكم القذافي في العام ٢٠١١، أضحت محط للتنافس تارة والصراع تارة أخرى بين الدول المختلفة وخاصة الخليجية في ظل دعمهم من حيث التمويل والتسليح وتغذيتهم بالأفكار والمعلومات، للأطراف الداخلية المتصارعة على المال والسلطة والنفوذ وتوجيههم في الساحة الليبية وتوظيفهم كورقة في صراع إقليمي اشمل، الأمر الذي ساهم في إفشال البلاد سياسيا وامنيا وانحدارها نحو لُجج الحرب الأهلية، وفي إعاقة أي عملية انتقالية من شأنها أن تؤدي إلى بناء الدولة الليبية المنشودة، الناتج عن ضعف الدولة وتنازع الأحزاب والحركات السياسية والانقسامات القبلية والجهوية في ليبيا الساعية للهيمنة على السلطة وراء مصالحها الخاصة بعيدا عن المصلحة العامة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة الليبي في ظل وجود نزاعات انفصالية لدى الأقاليم قد تؤدي في حالة تدهور الوضع الحالي إلى تقسيم ليبيا.

---

[٧٧] الحسين العلوي، التصعيد في الجنوب الليبي: صراع إرادات بلبوس قبلي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٤/آذار/٢٠١٨، ص٤ .

[٧٨] الحسين الشيخ العلوي، تجدد القتال في العاصمة الليبية بين معادلات الداخل واستراتيجيات الخارج، مصدر سبق ذكره، ص٩.

ملخص:

جاءت نتائج الحراك الشعبي في ليبيا في العام ٢٠١١، على الرغم من عفويته في بادئ الأمر، والذي أدى إلى صعود التيار الإسلامي السياسي بقوة في ليبيا بعد الموجة الثورية، وبروزه كبديل شعبي لنظام "معمر القذافي" المستبد، ليولد أزمات باتت تستفحل يوما بعد يوم، أفضى إلى عدم استقرار وفوضى أمنية عارمة وتعطيل للمصالح وتراجعا في الأداء الاقتصادي وانقسام مجتمعي، المصحوب بغياب السلطة بمفهومها القانوني وعدم تمتعها بشرعية في أوساط جماهيرية واسعة في ليبيا، الأمر فضلا عن وجود أيدي خارجية تدعم الأطراف المتنازعة بمالها السياسي من اجل تعزيز مكانتها على حساب الآخر، الأمر الذي جعل ليبيا أشبه بساحة لتصفية الصراعات الدولية بنحو عام، والعربية ولاسيما الخليجية بنحو خاص، تمثل ابرز صوره بالتنافس القطري– الإماراتي، اللذين بحثا عن كيفية التأثير على المتغيرات في ليبيا بشروطهما الخاصة، بهدف تحسين مصالحهم الجيوسياسية واثبات المكانة والدور الإقليميين المهيمن والمؤثر لهما في المنطقة.

Abstract:-

The results of popular movement in Libya in 2011, despite its spontaneity at first, which led to the rise of the Islamic political trend strongly in Libya after the revolutionary wave, and his emergence as a popular alternative to the regime, "Muammar Gaddafi," the tyrant, to generate crises are increasing day by day, This has led to instability, an overwhelming security chaos, disruption of interests, a decline in economic performance and a social division, accompanied by the absence of authority in its legal sense and its lack of legitimacy among the large public in Libya. Moreover, there are foreign hands supporting the conflicting parties with their political money to strengthen their position at the expense of the other, It is Which made Libya look like an arena to settle international conflicts in general, and especially the Gulf in particular. The most prominent example of this is the Qatari-Emirati competition, which sought to influence the variables in Libya on their own terms with the aim of improving their geopolitical interests and proving their dominant regional role and role in the region.